البعد الاقتصادي الامني وتأثيره على علاقات العراق الاقليمية

الكلمات المفتاحية: البعد الاقتصادي الامني ،العلاقات الاقليمية ،الجوار العراقي

أ.م.د احمد داود حميد
جامعة الانبار – كلية الاداب – قسم الجغرافية
ahmed.daood@uoanbar.edu.iq

الملخص

يعد الأمن الاقتصادي مكونا أساسيا رئيسيا من مكونات الأمن القومي لأي دولة في العالم، وأصبحت حماية الأمن الاقتصادي لا تقل أهمية عن حماية أراضيها من العدوان الخارجي، الأمر الذي دفع دولا كبرى لوضع ستراتيجيات تحقيق الأمن الاقتصادي ، واقليميا تتدافع العديد من الدول في صراع وتنافس لأجل السيطرة على الحصة الأكبر من موارد الطاقة والغذاء والماء والتحكم في منابعها ومصادرها والسيطرة على مراكز إمداداتها جيوسياسيا ان لزم الامر .

تتعرض مصادر الطاقة والماء والغذاء وطرق امدادها اقليميا لتحديات ومخاطر عدة، لذا وجب أن يؤخذ الامر بالجدية اللازمة لحماية مصادرها وسلامة إمداداتها بصياغة اتفاقيات ومواثيق دولية واقليمية تضع آليات وقوانين واضحة لتفعيلها مع الضوابط وربما العقوبات المناسبة لمخترقيها، لأجل ان يتحمل المجتمع الدولي حماية مصادر الطاقة و سلامة نقلها، خاصة وأن ثمة علاقة واضحة وتكاملية ذات طبيعة تأثيرية بين الأمن القومي والأمن الاقتصادي السياسي.

المقدمة: Introduction

تأخذ الطاقة دورًا حيويًا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وهي مقياس ومؤشر لنمو الدول، ويزداد استهلاك الطاقة كلما تطورت الدولة، وان توفر وتنوع مصادر الطاقة شرط مهم للنمو ، ويجب على الدولة مواجهة التحديات في مجال الطاقة و العمل على تطوير مصادرها المختلفة ما بين الطاقة المتجددة وغير المتجددة والحفاظ على مقدراتها وثرواتها الطبيعية والبيئية، والعمل على تقليل الاعتماد الكلي على الواردات النفطية وايجاد موارد جديدة للطاقة وتحسين كفاءة استخدامها وعمل استثمارات جديدة لإحداث سيطرة وتحكم بشان الطاقة بصفة عامة.

مشكلة البحث: Research problem :

- هل يعاني العراق من ضعف في البعد الاقتصادي الامني تجاه الجوار الاقليمي؟
- هل ان الجوار الاقليمي للعراق متسبب في ضعف الاداء الاقتصادي الامني في اداء الدولة ؟
- هل ثمة رابط مؤكد بين اداء الدولة الاقتصادي الامني وجوارها الاقليمي ؟

فرضية البحث: Research hypothesis

- يعاني العراق فعليا من الضعف في البعد الاقتصادي الامني تجاه الجوار الاقليمي .
- يعد الجوار الاقليمي للعراق سببا في ضعف الاداء الاقتصادي الامني في اداء الدولة.
- هناك حقائق ومؤشرات تربط بين ضعف الاداء الاقتصادي الامني للعراق وجواره الاقليمي.

اهمية البحث : Research importance

يسلط البحث الضوء على اهم الاسباب الاقليمية التي سببت محدودية التأثير العراقي بجواره وتأثره بالجانب العكسي ، ويعطي تصورا امنيا اقتصاديا عن حالة التنافس الاقليمي حول العراق ودور العراق في ذلك.

حدود البحث : Research limits

مكانيا ، يعد العراق وجواره الجغرافي الاقليمي الذي يشمل دول تركيا وايران والسعودية ميدانا جغرافيا للبحث مع امتداد في التناول السياسي لتأثير دول اخرى خارج هذا التحديد لاعتبارات موضوعية تتمثل بقوة تأثيرها السياسي على المنطقة وليس كونها جزء جغرافي منها .

زمانيا ، يعالج البحث البعد الامني الاقتصادي الحالي وما اثر به من احداث سبقت ذلك تعود الى سنة الاحتلال الامريكي عام٢٠٠٣ وصولا الى ٢٠٢٢.

المبحث الاول : الامن الاقليمي، ماهيته وانواعه واهميته للدولة .

تعددت واختلفت تعريفات مفهوم الامن، فقد يعني بابسط صوره الطمأنينة من الخوف ، او القدرة على رد التهديد لكن ثمة عناصر اخرى اوسع واشمل لهذا المفهوم فيما يتعلق منها بظروف المجتمع السياسي بكل ما فيها من تنافس وصراع وتحديات ايدلوجية او سياسية او اقتصادية .

١- الامن الاقتصادي

تعددت التعريفات لمفهوم الأمن الاقتصادي ، وثمة اجماع بأنه الحالة التي تمكّن الأفراد أو الأسر أو المجتمعات المحلية من تلبية احتياجاتهم الأساسية و تغطية المصاريف الإلزامية بشكل مستدام يحترم كرامتهم ، و تشمل الاحتياجات الأساسية الطعام و الماء و المأوى و اللباس و أدوات النظافة الشخصية بالإضافة إلى القدرة على تغطية مصاريف الرعاية الصحية و التعليم . ويتّكون الأمن الاقتصادي من مجموعة مكوّنات أساسية ليتحقق و هي : الأمن الغذائي ، و الأمن الصحي ، و الأمن التكافلي أو الاجتماعي ، و الأمن البيئي ، و مكافحة الفقر ، و العمل ، و السّياسات الاجتماعية ، و استغلال الثروات و الموارد الطبيعية ، و العدالة و تكافؤ الفرص. (١)

و عرفة مؤتمر القمة العالمي للأغذية ١٩٩٦ بأنه حاله تستطيع فيها جميع الأسر أن تحصل ماديا واقتصاديا على كفاية من الطعام والمستلزمات الحياتية الاخرى لجميع أفرادها وألا يكون هناك ما يهدد هذه الأسر بفقدان كفايتها للحصول على ذلك ويتحقق الأمن الاقتصادي على المستوى النظري بالاكتفاء الذاتي من الأغذية وتلبية الاحتياجات الضرورية في داخل البلد(٢).

أن الذي يهمنا في هذا البحث هو التعرف على المتغيرات المكونة لازمة اختلال التوازن الاقتصادي وما ورائها من بعد اقتصادي امني اقليمي مباشر ، إذ يعاني العراق ومنذ فترة طويلة من اختلال حاد في التوازن الاقتصادي العام والذي يتضمن اختلالات مستمرة بين حجم الموارد المتاحة وبين حجم الاستفادة الفعلية التي يطلبها السكان ويظهر ذلك بشكل واضح في الاختلال الموجود بين الإنتاج والاستهلاك خصوصا إن العراق في العقود الأخيرة يستهلك أكثر مما ينتج . وقد أدى هذا النمو السريع في الطلب على المواد الغذائية خلال العقود الأخيرة وقصور الإداء الاقتصادي عن الاستجابة لمتطلبات هذا النمو إلى تفاقم مشكلة العجز الغذائي واتساع الفجوة الغذائية وقد أدى هذا إلى تحول العراق من بلد شبه مكتفي ذاتيا في الستينات والسبعينات إلى أكثر بلدان العالم عجزا إذ بلغت الفجوة الاقتصادية بين كمية الواردات وكمية الصادرات للسلع الغذائية خلال العقد الثاني من القرن الحادي والعشرون مقادير كبيرة مما اثر على حالة الانكشاف الاقتصادي امام دول الجوار الاقليمي كتركيا وايران والسعودية وغيرها .

٢- الامن الاقليمي .

ان مفهوم الامن الاقليمي اشكالي مركب على مستوى الدولة او المحيط الجيوسياسي ، فمصادر التهديد وانواعها و درجة شدتها تختلف في حياة الشخص او بتفاصيل المجتمع وللدولة ولجوارها من وقت الى اخر ومن موقف الى اخر ومن هنا برزت اشكاليتان كبيرتان تتعلقان بنظرتنا وفهمنا للأمن الاقليمي(٣):

أ- الاهتمام بمفهوم الامن الوطني .

ان اشكالية مفهوم الامن الاقليمي كونه مشتق من مفهوم الامن الوطني وربما عد امتدادا طوليا له ، وفي بعض الاحيان من كنف المفهوم العالمي للأمن وتصغيرا له ، الامر الذي اثر بشكل كبير على الفهم النظري والتطبيقي لهذا المفهوم . فالأمن الاقليمي، بحد ذاته ، هو نتاج الامن الوطني في مجموعة من الدول بالتركيز على الامن الوطني لكل دولة منها وبذلك تبتعد الرؤية عن الامن الاقليمي والاهتمام به لان النظر سيكون مركزا على الامن الوطني لكل دوله سياسيا واكاديميا.

ب_ ظهور وتمكن مفهوم الامن العالمي.

من نفس المنطلق ، فان شيوع ظاهره الامن العالمي وتركز الاهتمام بها عالميا في وسائل الاعلام وفي اروقة السياسة العالمية ،قد يصرف المجال عن اي امن اخر بل ان شيوع وتمكن مفهوم الامن العالمي قد اثر بشكل كبير على الامن الوطني نفسه وبالتالي اصبح الامن الوطني والامن الاقليمي جزء من مفهوم الامن العالمي و لا يمكن ان يكونا منافسان له في الرؤية .

٣- العلاقات الإقليمية محور الاهتمام الامني الاقتصادي.

مثل التعاون الاقليمي بعد الحرب العالمية الثانية مرتكزا دوليا مهما بما اكدته الوقائع وطبيعة تشكل النظام الدولي بعد ذلك وبالأخص خلال الحرب الباردة اذ قادت الدعوات لإقامة وتطوير منظمات التعاون الاقليمي ، وبالأخص الاقتصادية منها، بما ينسجم مع الغايات الأساسية للأمم المتحدة فتم انشاء منظمات و احياء اخرى منها اتحاد اوروبا الغربية او منظمة التعاون الاقتصادي الايكو وانشاء منظمات اقليمية على اسس اقتصادية تنسجم و والحالة الإقليمية السائدة سواء في افريقيا او شرق اسيا تحت اختبارات ودوافع عدة امنية

واقتصادية وسياسية ومن ابرز هذه المنظمات الإقليمية ذات البعد الاقتصادي الايكو وسارك والاسيان فضلا عن مجموعة الكومنولث(٤). ومع التبدلات الكبيرة التي شهدها النظام الدولي فان العلاقات الجيوسياسية الإقليمية شهدت تغيرا و اعادة تكييف في كثير من الظواهر والوقائع السياسية تمثل ببروز البعد الإقليمي بشكل اكثر وضوحا على صعيد العلاقات بين الدول في الإقليم الواحد وظهور توجهات تدعو الى تماسك الدول واتحادها بعيدا عن المؤثرات الدولية التي كانت سائدة وحاكمة في فترة ما أخذة من التجربة الأوروبية مثالا للنجاح ومحاولة تطبيقها في مناطق اخرى في الشرق الاوسط بما يحمله من متناقضات بوجود اسرائيل الكيان الغريب فيه ومحاوله دمجها بهذا الاقليم وغيرها من المتناقضات (٥)

ان محاولة اقلمة العلاقات الدولية لها ما يبررها، فانطلاقا من فكره فشل النظام العالمي في ترسيخ السلم والامن الدولي وبالذات في دول الجنوب بعدالة ونزاهة وبسبب حالة الاستقطاب القوية وطغيان المصالح السياسية للقطب الواحد بدا الاصطفاف الاقليمي وكانه البديل الانسب لسد الطريق امام تلك القوى المهيمنة في فرض مصالحها عبر الاختراق الدولي للازمات الاقليمية بافتعالها احيانا او عند محاوله ايجاد حل لها في احيان اخرى . ومن الدواعي الاخرى لبروز ظاهرة الاقليمية زيادة ونضج و تبلور وانتشار القوى الاقتصادية في النظم الدولية المعاصرة وعلى اكثر من قطب واتجاه وليس في الجانب السياسي والعسكري فقط ، ففي البنية الهيكلية للنظم الدولية نجد ان البعد الاقتصادي حاضرا وبقوة من خلال اقامة العديد من المنظمات الاقليمية الاقتصادية الوظيفة(٦).

وفي هذا الاتجاه، برزت مفاهيم والهيمنة الإقليمية ، ويقصد بالقوى الإقليمية الدول التي تمتلك أدوات التأثير والنفوذ في داخل النظام بما يعطيها دورًا قياديًا في توجيه سلوك الأطراف الأخرى داخل النظام، أما الهيمنة الإقليمية فتحدث عندما تسعى تلك القوى لفرض رغباتها بأدوات القوة المباشرة على الاقليم. واهتمت كل الدراسات المتعلقة بالنظم الإقليمية بتأثيرات العولمة على التفاعلات داخل الأقاليم والتشابكات العالمية الإقليمية الاقتصادية والتي تطورت بفعل التطور التكنولوجي في مجال الاتصالات والمعلومات والثورة الصناعية الرابعة (٧).

أ- مفهوم النظام الإقليمي .

يشير مفهوم النظام الإقليم لوجود تفاعلات وثيقة بين الدول المتجاورة جغرافيا. ويتفق أغلب الباحثين، بأن مفهوم النظام الإقليمى يتعلق بمنطقة جغرافية معينة شاملا ثلاث دول على الأقل ولا يكون من بين وحداته دولة عظمى ،كما وتوجد شبكة معقدة من التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تربط بين أعضائه مع وجود تماثل اجتماعي وثقافي أو هوية إقليمية وشعور بالتضامن والتكامل بين أعضاء النظام، أو السعي لذلك. ويميز دارسو النظام الإقليمي بين: دول القلب أو مركز النظام، ودول الأطراف، ودول الهامش. فدول القلب ، تلك التي تمثل محور التفاعلات السياسية في النظام الإقليمي، وتشارك في الجزء الأكثر اهمية من تلك التفاعلات وتحدد طبيعة المناخ السياسي السائد في النظام. أما دول الأطراف فهي أعضاء في النظام، ولكنها لا تدخل في تفاعلات مكثفة مع بقية وحداته، لاعتبارات جغرافية أو سياسية. و دول الهامش، توجد على هامش النظام، وتُجاوره جغرافيا، ولكنها ليست منه، و هي بمثابة الجوار الجغرافي للنظام الإقليمي(٨).

وإذا كان ما تقدم يُركز على عنصر الجوار الجغرافي والتماثل السياسي والاجتماعي ووجود هوية مشتركة كمعيار لتعريف الإقليم فأن العامل الحيوي في تعريف النظام الإقليمي هو وجود قوة وكثافة للتفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين وحدات النظام على أساس أن الدول المتجاورة جغرافيا يُشترط بالضرورة أن تدخل في تفاعلات كثيفة مع بعضها البعض، وأنه من غير المُتصور أن تكون جزءً من شبكة تفاعلات كثيفة مع دولة أو دول بعيدة جغرافيًا.

خريطة(١) العراق وجواره الاقليمي

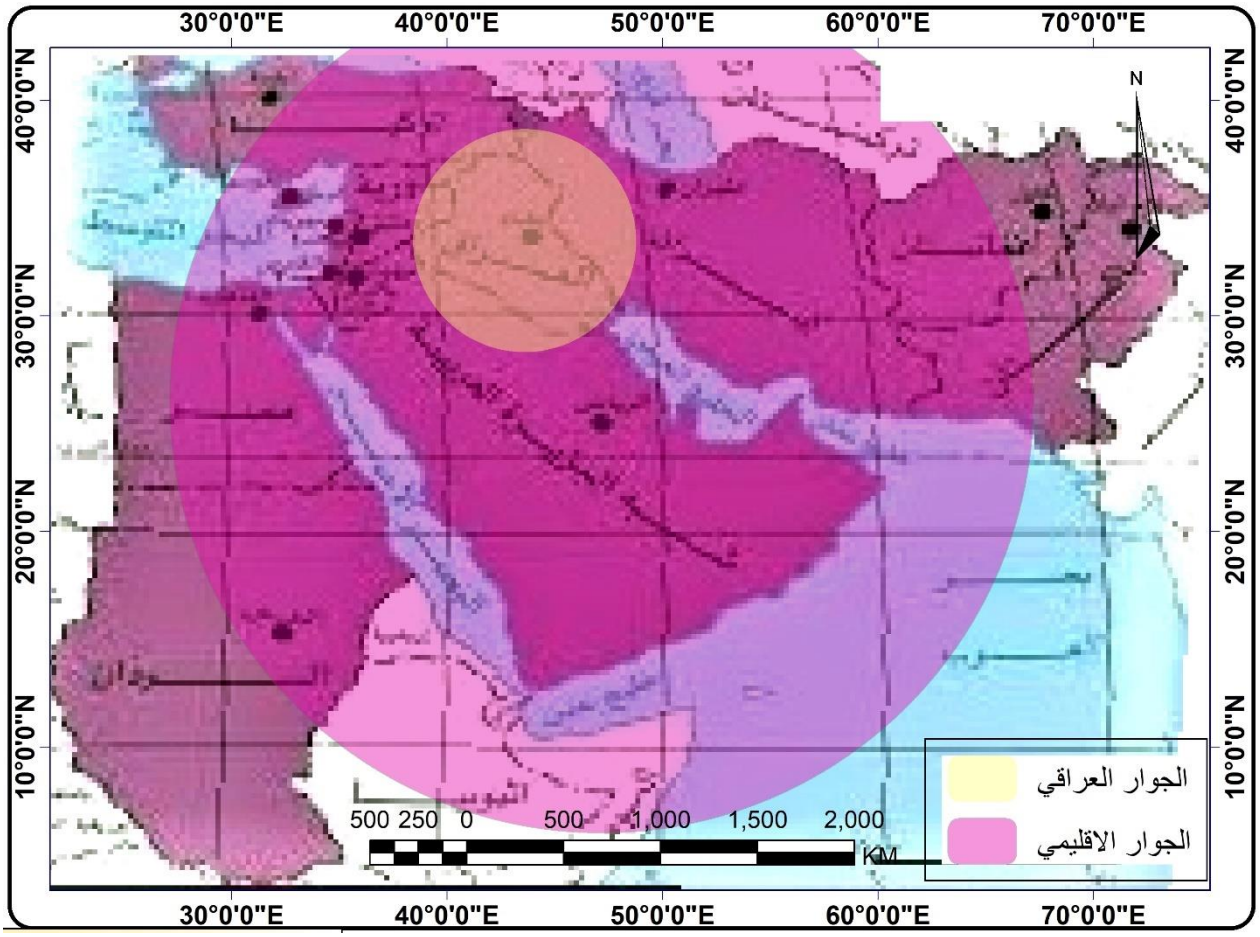

المصدر: برنامج الامم المتحدة الانمائي ، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالامم المتحدة ، مجلس تقييم الطاقة العالمية ، نيويورك ، ٢٠١٨.

وتتناول النظم الإقليمية قضايا مثل الصفات البنيوية للنظام كالأوضاع والنظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومستوى القوة وتوزيع عناصرها بين وحدات النظام، وكثافة التفاعلات بين أعضاء النظام وطبيعتها من تعاون ومُنافسة وصراع. ويتم التمييز في هذا الصدد بين نوعين من العلاقات بين أعضاء النظام:

– علاقات القوة داخل النظام والتي تستند الى شكل توزيع مصادر القوة، ويؤثر ذلك على نمط توازن القوى في الإقليم .

– إدراك أطرافه لمصادر التهديد، وعلاقات التعاون والصراع والتي تستند إلى عوامل اللغة والتاريخ والاقتصاد والجغرافيا.

وينتج عن هذين النوعين من العلاقات أنماط متنوعة للتحالفات والتكتلات الإقليمية كما تركز الدراسة الإقليمية على علاقة النظام ببيئته الخارجية التي تأخذ شكل نظم اقليمية أخرى ضمن النظام الدولي(٩).

ب- التغير في النظام الإقليمي.

لا يعد النظام الإقليمي ثابتا ، بل هو في تطور وتغير بفعل محددات ذاتية داخلية وخارجية(١٠).

- المحددات الداخلية تتمثل في التغير في أشكال النظم السياسية والسياسات الاقتصادية ، وحدوث تغيرات جوهرية في نمط الإمكانيات وتوزيع القوة بين وحدات النظام مثلما حدث في النظام الإقليمي العربي مع ظهور الثروة النفطية، أو الأزمات التي أصابت دولاً لعبت أدوارًا أساسية في مراحل سابقة مثل سورية والعراق وليبيا.
- المحددات الخارجية، تتمثل في أنماط العلاقة بين القوى المسيطرة في النظام العالمي والنظام الإقليمي، أو في تغير العلاقة بين النظام الإقليمي والدول المُجاورة له، كما حدث في تغير نمط علاقات أعضاء النظام العربي بدول جواره الأساسية، تركيا وإيران وإسرائيل، والتي كان من شأنها تغير توازن القوى بين النظام العربي ككل وتلك الدول لصالحها. مما أوجد الظرف الموضوعي لبحث إمكانية إعادة تعريف النظام الإقليمي في ضوء العلاقات الجديدة بين وحداته وتلك الدول.

إن استمرار أو تغير النظم الإقليمية يرتبط أساسا بالممارسات العملية لأعضائه تجاه بعض وتجاه الأطراف خارج النظام ، والفرض الرئيس لاستمرار أي نظام إقليمي هو قوة التفاعلات بين أعضاءه وكفاءتها مقارنة بتلك التي تحدث مع دول أخرى، فإذا حدث تغير في هذه التفاعلات فإن النظام الإقليمي يصبح عرضة للتغير في ضوء الحقائق الجديدة(١١).

وفي هذا الاتجاه، شهد النظام الإقليمي العربي بالعقود الأربعة الأخيرة (١٩٧٨ – ٢٠١٨) أحداثًا أثرت على حدود النظام وبنيته، وهويته وتوازن القوة فيه وتفاعلات أعضائه مع دول الجوار والعالم .

المبحث الثاني: محددات الامن الاقتصادي واثرها في قوة الدولة .

هناك ثلاثة موارد اقتصادية تؤثر على مستوى الأمن الاقتصادي :

١. توافر الموارد المائية ، من مصادر محلية أو من دول مجاورة.

٢. الموارد المعدنية (الطبيعية) .

٣. الموارد الصناعية، أي القدرة الصناعية للدولة .

وتختلف الدول في توافر هذه الموارد وحجمها وامكانيات استثمارها لكل مورد ،على حدة ، او مجتمعة ويتم قياس ذلك بالنظر للمؤشرات(او القطاعات) التى يتم من خلالها دراسة هذا العنصر الاقتصادي وتحديد تأثيره في الامن الاقتصادي من جهة والامن الوطني من جهة اخرى وهي الحالة الاقتصادية العامة والصناعة والزراعة والتجارة وعلى مستويين : (١٢)

أ- على المستوى الداخلي . ويتعلق بالظروف الذاتية في بنية الدولة او تركيبتها الجيو اقتصادية ومؤشرات ذلك كالآتي:

التخلف والتبعية الاقتصادية وارتفاع معدل الفقر والبطالة وانخفاض مستوى المعيشة مع انخفاض معدلات الادخار والاستثمار وعدم وجود رقابة على البنوك والشركات الاجنبية .

- عدم توافر المواد الأولية والطاقة اللازمة للصناعة وضعف الإنتاج الصناعي والزراعي والحيواني ، وعدم وجود اكتفاء ذاتي في المواد الغذائية مما يؤثر على الأمن الغذائي وتوفر المواد الاستراتيجية وارتفاع معدلات الاستهلاك مما يؤدي لانخفاض مستوى الناتج القومي واقترانه بخلل في التوزيع.
- ضعف مستوى الخدمات والمرافق والبنية الأساسية للدولة ونقص وسوء استخدام الموارد المائية.

ب- على المستوى الخارجي. ويتعلق بطبيعة وفاعلية علاقة الدولة مع المحيط الدولي ويتأتى ذلك من كفاءة السلوك الجيوسياسي للدولة وحسن الاداء في التعاملات الدولية عام والاقتصادية بشكل اخص، ومؤشرات ذلك كالآتي:

- فرض الحصار اقتصادي أو العقوبات الاقتصادية او المقاطعة الاقتصادية على الدولة وإنشاء دول منابع الأنهار الدولية مشروعات مؤثرة على اقتصاد دولة المصب .
- التكتلات الاقتصادية التي تتعارض ومصالح الدولة بزيادة الديون الخارجية للدولة وارتفاع نسبة الفوائد عليها.
- التدخل الخارجي لفرض أوضاع منافية لمصلحة الدولة كفرض حظر على السلع الاستراتيجية وتصديرها لها كإيقاف او تقليل حركة التجارة وحتى المساعدات الاقتصادية للدولة عبر التضييق على حق المرور..

- ومن ذلك وتأسيسا عليه ذهب البحث بالتناول الى ابرز المحددات الاقتصادية المؤثرة بالأمن الاقتصادي:

١- الامن المائي .

ان اعتقاد الدولة مثل العراق وسوريا ومصر والمغرب بأن امتلاكها لإمكانات مائية كافية لتحقيق الأمن المائي خاطئ، إذ أن الأحداث الآنية فضلا عن الستراتيجية أثبتت هشاشة هذه الإمكانيات ،من خلال إدراك حقيقة أن الأمن المائي يقع ضمن دائرة التحدي الإقليمي من دول اخرى مثل إيران وتركيا واثيوبيا وإسرائيل في سد حاجة تلك الدول من الماء باستيراده من تركيا و هذا يؤدي إلى مزيد من التبعية بكل أشكالها. وإذا وافق العراق على مشاريع المياه الإقليمية التركية والايرانية ، يعني الموافقة على تهديد الأمن المائي بمفهومه الجغرافي ويقصد منه زيادة حالة الاعتماد على معونات الغذاء، وخاصة من الجوار الاقليمي، إذ يجب التدقيق أكثر في آثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الامن الوطني العراقي ، بينما لم يثبت لغاية الآن أن الدول العربية التي تقبلت مثل هذه المشاريع قد حققت شيئًا من الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء بل بالعكس أدت إلى هدر في زراعة المحاصيل الأساسية كالقمح والشعير و الرز وغيرها ثم التوجه لإنتاج محاصيل غير أساسية أخرى . (١٣)

لقد استقر مفهوم الأمن المائي كهدف ستراتيجي في قناعات الدول كافة مثله في ذلك مثل الأمن العسكري والأمن الاقتصادي والأمن الغذائي ويقع ضمن القضايا الأساسية ذات أقصى درجات الأهمية في الاولوية نحو تحقيق الأمن المائي ، وإن حماية مصادر المياه وتوفير الأمن المائي للعراق يحتاجان ستراتيجية توفر التدابير اللازمة لمعالجة النقص المائي إذ وصل العجز داخليًا إلى ١٥.٢ مليار م٣ سنويا لعام ٢٠٢٥ فيما كان نحو ١٠.٦ في العام ٢٠٢٠ فيما يتوقع ان يصل العجز الى ١٥.٢ مليار م٣ في سنة ٢٠٢٥ والى ٢١.١ مليار م٣ في سنة ٢٠٣٠.

وبالنظر لمعطيات الجدول(١) وفيه المتطلبات الاساسية للمياه في العراق والذي يؤشر لانكشاف واضح في الامن المائي لدرجة خطيرة وبالأخص عند ربط الموضوع المائي مع الامن الوطني والعلاقات المضطربة مع الجوار المتحكم بهذا البعد من طرف واحد يقابل ذلك حالة الجمود او التراخي عن المطالبة والتقصي عن الحقوق الكاملة التي تضمن امنا مائيا اقتصاديا ولو بحده المقبول .

جدول (١) حجم الطلب المائي الحالي والمستقبلي للعراق مليارم٣/سنة

السنة	الزراعي	الصناعي	المنزلي	الطلب الكلي	العجز
2000	45000	0.5	1.83	47.033	-
2010	40109	1.5	2.7	44.03	1.8
2015	43300	2	2.8	48	6.1
2020	46131	3.2	3.3	52.06	10.6
2025	49000	4.2	4	57	15.2
2030	52910	5.3	7.2	65.04	21.1

المصدر: عمل الباحث اعتمادا على:

- محمد صبري ابراهيم ، السياسة المائية في العراق وانعكاساتها على التنمية المستدامة بعد٢٠٠٣، الساقي للطباعة والنشر ، الطبعة الاولى ، ص٩١.
- نوار جليل هاشم ، دوافع الصراع ومحفزات التعاون على المياه في حوضي دجلة والفرات ، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العد٣٤ ، بغداد ، ٢٠١٩،ص٦٧ .

٢- الامن الغذائي.

تتزايد أهمية الامن الغذائي ، بشقه الاقتصادي، مع جوانب الامن القومي الاخرى لاسيما في الوقت الحاضر ونحن نلحظ ان نقص الغذاء هو نقص بأمن البشرية كلها ، ومما يضاعف خطر هذه المشكلة التزايد المضطرد لسكّان العالم وبالأخص في الدول الاكثر فقرا وبالتالي زيادة السكّان الذين يعانون الجوع وسوء التغذية.(١٤)

ويتمثل الأمن الغذائي بقدرة الدولة على تأمين حاجات شعبها الضرورية من الغذاء انتاجا والاحتفاظ بمخزون ستراتيجي اوقات الازمات،. وما فتئت الدول واسعة النفوذ وباستخدام الغذاء كسلاح ستراتيجي لتحقيق مكاسب سياسية ولبسط النفوذ على غيرها من الدول، وكثيرًا ما هددت دول كبرى اخرى اصغر منها او كبرى مثلها بقطع المعونات الغذائية ووقف تصديرها لها إذا لم تتماشى ومصالحها .(١٥)

وعليه فان تأمين الغذاء ذاتيًا يجعل الدول بعيدة عن الضغوطات المخلة بأمنها الغذائي وتتخذ قراراتها السياسية بأريحية واستقلال . وان الكثير من الدول تضع برامجا للأمن الغذائي(لأجل تحقيق أكبر درجة ممكنة من الاكتفاء الذاتي من السلع الرئيسية، وكذلك تعد

خططا لتصنيع الغذاء وتخزينه وتتجنب، ما امكنها ، الاعتماد على المساعدات الخارجية برغم حاجتها المّلحة لهذه المساعدات لتتمكن من المحافظة على استقلالها الاقتصادي. (١٦)

ان الاعتماد على المساعدات الخارجية في مجال الغذاء بالذات يشكل تهديدًا مباشرًا للأمن الوطني والقومي في بعده الاقتصادي موضوع البحث، لأن احتمالية إيقاف المساعدات لأسباب سياسية وعسكرية واقتصادية واردة بكل الاحوال ولذلك ينبغي عدم الاعتماد عليها الا بقدر امن قدر المستطاع .

اسباب الانكشاف الغذائي للعراق تجاه دول الجوار الاقليمي :

أ – الشحة المائية الذي ينعكس على القدرة الإنتاجية الزراعية والصناعية .

ب– ارتفاع معدلات النمو السكاني المتسارع مع حجم سكاني متوسط يعاكسه انحدار في البنية التحتية اللازمة للإنتاج الغذائي وانخفاض متوسط الدخل الفردي وتباين توزيعه برغم وجود وفورات هائلة بالدخل العام للدولة.

ج– شيوع النمط الاستهلاكي يمثل فيه الغذاء المادة الاستهلاكية الرئيسة الأمر الذي يوجه زيادة الدخل الحاصلة إلى الغذاء أكثر من أي سلعة أخرى مع سوء استغلال الموارد الزراعية المتاحة إذ يبلغ حجم الأرض المستغلة فعليا للإنتاج الزراعي خمس مساحة الأراضي القابلة للزراعة.

د– ضعف الاستثمار في تطبيق وتطوير البحوث الزراعية ، وعدم استقرار السياسة الزراعية، الأمر الذي ادى لضعف الاستثمارات في القطاع الزراعي الذي يعد غير مربحا بالمرة من وجهة نظر محلية. (١٧)

ونتج عن هذا الانكشاف الغذائي ، فجوة غذائية، كان لها النتائج السلبية التالية :

– اضطرار العراق لتخصيص مبالغ اضافية للإنفاق على الواردات الغذائية ما اوجد ضغطًا على ميزان المدفوعات مما يعجل بإعلان حاجته لقروض خارجية .

– ارتفاع أسعار الغذاء، أثر على مستوى استهلاك الطبقات الفقيرة والمحدودة الدخل، مع تزايد أهمية الدعم المالي المخصص من الحكومة لتخفيض أسعار المنتجات الغذائية الضرورية مما يضغط على موازنتها العامة.

– تزايد تكرار الازمات و المعوقات الغذائية أدى لتزايد تبعية القرار الحكومي للضغوطات الخارجية .

- تحول الغذاء إلى سلاح ستراتيجي على المستوى العالمي في موازاة سلاح النفط واستنزاف الفوائض النفطية بفاتورة الغذاء المتصاعدة . (١٨)

٣- امن الطاقة ومسارات البترول العالمية.

ان أمن الطاقة بالمعنى التقليدي هو (أمن المعروض منها)، بالتركيز على طرق توفير الإنتاج الكافي من مصادرها الإنتاجية وبأقل التكاليف، و يتحقق أمن الطاقة حال توفر مورد مستدام للطاقة وبأسعار مناسبة، ولذا كانت التدخلات العسكرية والسياسية للدول الكبرى في الدول المنتجة للطاقة تحقيقا لهذه المطالب. ويركز مفهوم أمن الطاقة على ما هو معروض منها، لأن انخفاض العرض في الأسواق الدولية يؤدي لزيادة في أسعار الموارد المختلفة من الطاقة كالبترول والغاز وسينعكس حكما على الأمن الاقتصادي القومي للدول المستهلكة .

خريطة (٢) استهلاك الطاقة عالميا ٢٠١٨

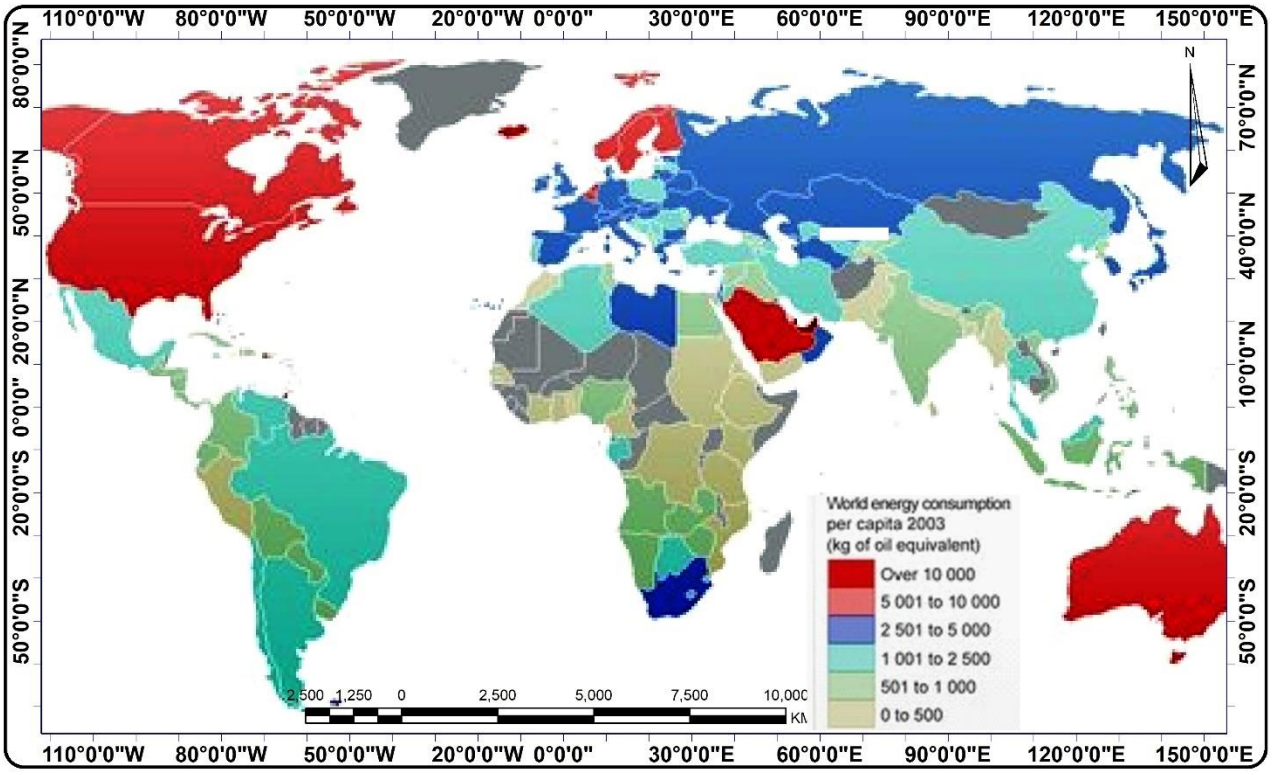

المصدر: برنامج الامم المتحدة الانمائي ، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالامم المتحدة ، مجلس تقييم الطاقة العالمية ، نيويورك ، ٢٠١٨.

وتثار التساؤلات حول كيفية إيجاد آليات واضحة للسعر العادل، ومن يحدد ويتحكم في هذا السعر، وكيفية الوصول إليه ليلبي رغبات الدول المنتجة والدولة المستهلكة، فالسعر المناسب للدولة المستهلكة قد لا يناسب الدول المنتجة التي تطمح لزيادة السعر، وبالاخص اذا علمنا أن اهم الدول المنتجة هي الدول النامية والتي عادة تكون معتمدة بشكل رئيسي على عائدات

تصدير تلك الموارد في أمنها القومي الاقتصادي كالعراق ميدان البحث ، في وقت ان الدول المستهلكة ترغب بسعر منخفض، فالسعر المرتفع، يقلل مستويات الرفاهية ابتداء و يثقل عليها اقتصاديا فكلا السعرين المنخفض والمرتفع لموارد الطاقة يشكلان عاملًا مهمًا لأمن الطاقة (١٩).

شكل(١) زيادة معدلات استهلاك الطاقة عن المعدل العالمي لتر/شخص

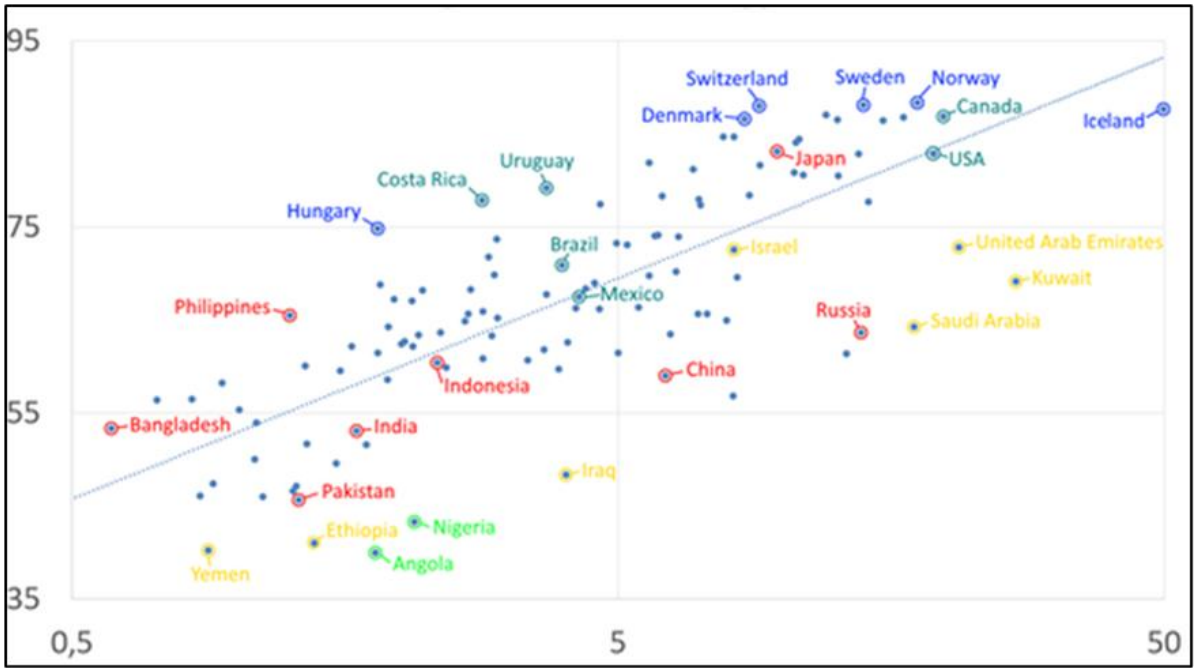

المصدر: برنامج الامم المتحدة الانمائي ، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالامم المتحدة ، مجلس تقييم الطاقة العالمية ، نيويورك ، ٢٠١٨.

أ – مفهوم أمن الطاقة.

إن ارتفاع أسعار موارد الطاقة المختلفة من الطاقة وعلى مدى طويل لا يصب دائمًا في مصلحة الدول المنتجة، لما له من آثار سلبية على التكامل التجاري والاستقرار الدوليين لإن ارتفاع أسعار تلك الموارد سيؤدي إلى ارتفاع تكاليف صناعة المنتجات القابلة للتبادل التجاري الدولي، مما سيؤثر على الدول المنتجة لموارد الطاقة المختلفة والتي ستستورد تلك السلع باسعار اعلى وباضطراد متزايد ، وهذا ما حدث في عام ٢٠٠٨ والأزمة المالية العالمية في الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد العالمي، وكشف عن تلك العلاقة التأثيرية التبادلية بين الدول المستهلكة والدول المنتجة .(٢٠)

تتمحور مفاهيم أمن الطاقة حول دورين أساسيين :

– مستهلكي الطاقة، ان اول أولويات مستهلكي الطاقة من الدول الصناعية تجنب نقص أو انقطاع إمدادات الطاقة وضرورة تنويع مصادرها، وتأمين البنية التحتية للدول المنتجة للمساعدة في ايصاله للأسواق العالمية.

– منتجي الطاقة، يرون أن أمن الطاقة يكون من خلال الوصول لأسعار مناسبة للجميع في أسواق الطاقة العالمية، مع وجود أسواق مستهلكة وتطوير البنية التحتية لمنشأتها النفطية.(٢١)

وقد حددت المفوضية الأوروبية أربع مرتكزات لأمن الطاقة لأي دولة وهي :

– العمل على تنويع مصادر الطاقة، مما يقلل من التبعية لمورد ما أو لدولة معينة .

– تعامل قوي بغرض التحكم بالعرض الخارجي، بالدخول في شراكات فاعلة مع الدول الرئيسة المعتمد عليها بالاتحاد الأوروبي في تأمين المتطلبات من النفط والغاز.

– إدارة عامل الطلب بكفاءة ، بطرح مبادئ مختلفة نحو كفاءة استعمال الطاقة، و خفض استهلاكها.

– تجنب ازمات سوق الطاقة، بالعمل نحو تحقيق أمن العرض الذي يتطلب أن تكون الأسواق منتظمة بصورة لا تسمح بحدوث أزمات . (٢٢)

ب– تحديات أمن الطاقة.

يرتبط أمن الطاقة ببعض من التحديات التي لها آثار واضحة على ستراتيجيات أمن الطاقة العالمية والإقليمية ،مما يدفع بالدول لتبني سياسات امتلاك الأدوات المختلفة والتي تتفق مع الأوضاع المختلفة. ومن ابرز التحديات الداخلية والخارجية:(٢٣)

- حدوث تغيرات سياسية وأمنية جوهرية في الدول المنتجة للطاقة والبترول.
- التهديدات الأمنية التي يتعرض لها موظفيها ومنشأتها وثورات التأميم
- تهديدات ناتجة عن مصالح سياسية، بتغير في قوانين عقود الاستثمار
- الصورة السلبية لدى الشعوب بحق الشركات العالمية والتي توصف بأنها شركات عدوة الشعوب وسارقة لخيراتها .
- اختلال توازن العرض والطلب في أسواق الطاقة العالمية، بسبب زيادة استهلاك الطاقة وبالأخص النفط والغاز، وتزايد النمو السكاني العالمي وبخاصة بدول

شرق اسيا كالصين والهند واندونيسيا ، مما يزيد الضغط على موارد الطاقة المتاحة بكل انواعها والتي لا تلبي الطلب العالمي المتزايد سنويًا.

القيود على امدادات الطاقة المختلفة. وتم تصنيفها إلى ثلاثة أنواع أساسية وهي : (٢٤)

- ❖ قيود الحظر، و تنشأ من فرض دولة مستهلكة قيودا على استيراد من دولة منتجة معينة كالعقوبات الامريكية على ايران .
- ❖ إعاقة تصدير، بفرض قيود على الصادرات، عندما ترغب دولة او مجموعة دول منتجة فرض قيود على صادراتها لأسباب سياسية أو استراتيجية.
- ❖ إعاقة لأسباب قهرية، عندما لا يستطيع المنتج تصدير إنتاجه من الطاقة وذلك نتيجة لظروف داخلية أو خارجية مثل الحرب والأوبئة العالمية ومنها الظروف التي مر بها العراق منذ ٢٠٠٣ صعودا وتكرار الهجمات الارهابية في بعض المناطق.

استهداف المنظمات الارهابية لمصادر الطاقة والبنية التحتية لها ، وهو امر استشرى في منطقة الشرق الاوسط خلال العقد الماضي في سورية والعراق وليبيا .

٤- التغير المناخي والسياسات العالمية .

قد يبدو للوهلة الاولى ان لا رابط مباشر بين البعد الاقتصادي الامني وموضوع التغير المناخي، بل بين الجغرافية السياسية وعامل التغير في المناخ ، ولكن مع التقدم العلمي والتطور الفكري المتسارع في احتواء قضايا العالم الحساسة وتبويبها باتجاه المصالح الدولية فان فكرة دراسة اثر التغير المناخي في اقتصادات الدول ومن ثم واقعها الامني الجيوسياسي اصبحت واقعا ملموسا ومؤثرا في السياسة الدولية والاقليمية .

وانطلاقا من ذلك وتماشيا معه نتناول اثر التغير المناخي العالمي واثره في السياسة الاقليمية بالشرق الاوسط وعلى العراق وجواره الاقليمي من خلال :

أ_ التغير المناخي وتطبيقاته الجيوسياسية.

أن العالم يواجه مخاطر غير مسبوقة جراء تغير المناخ وأن كل منطقة تتأثر به تمثّل جرس إنذار للبشرية، ونظرا لحجم حالة الطوارئ المناخية لم يكن هناك مفرّ من أن تتجاوز تداعياتها حدود المجال البيئي لتمس المجال الاجتماعي والسياسي. ومع أن تغير المناخ نادرا ما يكون

السبب الرئيسي لأي نزاع ، إلا أنه قد يشكل عاملا مضاعفا لسوء العلاقات الاقليمية والجوار الجغرافي بشكل عام مع تفاقم مواطن الضعف الكامنة وتزايد المظالم القائمة بين الدول.

لقد أصبح فهم المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ والاستجابة لها أولوية استراتيجية لصانع القرار السياسي العراقي ، وهذه المخاطر وثيقة الصلة بالعلاقات الاقليمية لتعلقها بظروف بيئية تؤثر بالانتاج وهي تخلّف آثارا متباينة حسب المناطق والمجتمعات المحلية ما يتطلب إجراء دراسات واستجابات متكاملة لأنها تؤثر على قوة الدولة بطرق مختلفة. هذا وتزداد حدة المخاطر عندما تكون تقوّيض لقدرة مؤسسات الدولة والمجتمعات المحلية على استيعاب الضغوط الإضافية الناجمة عن تغير المناخ أو التكيف مع البيئة المتغيرة.(٢٥)

- تطرف المناخ .

أن الظروف المناخية المتطرفة والأزمات الجيوسياسية كانت المحرك الرئيسي للازمات الغذائية، ولكن آثار هذه الأسباب تتفاوت بين القطاعات الإنتاجية المختلفة ، فكانت معظم الازمات التي أثرت على إنتاج المحاصيل ناتجة عن الظروف المناخية القاسية، مما عزز المخاوف بشأن مدى حساسية النظم الصالحة للزراعة للتقلبات المناخية في جميع أنحاء العالم. وتبعا لذلك فإن الطقس القاسي يعد المحرك الرئيسي للأزمات التي أثرت على الماشية بنسبة ٢٣%، وبخاصة في المناطق التي تعرضت لنقص في غذاء هذه الماشية . فمثلا في مواسم الصيف بين اعوام ٢٠٠١ و٢٠١٠ أدى الجفاف الشديد الذي ضرب منغوليا لانحسار المراعي وعدم توفر الأعلاف مما تسبب في تأثر الماشية و لحدوث نفوق جماعي خلال فترات الشتاء القاسية. يضاف لذلك، فان السياسات العالمية مثل اللامركزية الاقتصادية أو الصراع في بعض الدول وعدم الاستجابة السريعة للازمات الناتجة عن التذبذب او التطرف المناخي ادت الى٤١% من خسائر الثروة الحيوانية عالميا.(٢٦)

لقد تسببت الفيضانات المرتبطة بظاهرة النينو عام ١٩٩٨ بأضرار بالغة بالزراعة على نطاق واسع فقد عانت الاكوادور لخسائر فادحة في بين عامي ١٩٩٨ و٢٠٠٠ بسبب تفشي مرض البقع البيضاء الذي يصيب الاسماك. ودمر إعصار ديفيد مزارع الموز بالدومينيكان في البحر الكاريبي عام ١٩٧٩، وشحت الأسماك لعدة سنوات، واضطر المزارعون للبحث عن مصادر بديلة للدخل ، وقد اكتشف الباحثون الازمة الغذائية بعد بضع سنوات فقط في بيانات مصائد الأسماك وقد سببت هذه الكوارث والحوادث المناخية الازمات الاقتصادية للدول المعنية مما اثر

في استقرارها الاقليمي والدولي فتكررت الانقلابات والحوادث الامنية فيها بانعكاس التأثير الاقتصادي المباشر او التدخل الاقليمي من دول اخرى بشكل غير مباشر باليات الضغط او التخلي التي ذكرت سابقا. (٢٧) واخذت مسألة العواصف الترابية الهابة في العراق وجواره الاقليمي جزء لا بأس به من التأثير على طبيعة العلاقة بين العراق وايران وبين العراق وتركيا وحتى بين تركيا وايران ، فقد جرت مفاوضات وعقدت اتفاقيات بشأن مكافحة التصحر و العواصف الترابية وضرورة ان يأخذ كل طرف بمسؤولياته في مكافحتهما والعوامل المسببة لهما والدول التي تنشأ فيها . والظاهر ان العراق هو اقل البلدان التزاما بالاتفاقات من جهة الوفاء بمتطلبات العمل لتقليل التصحر واثاره عليه وعلى دول الجوار وانه تكبد بسبب ذلك مبالغ طائلة دفعت للدول المتضررة ومنها ايران بعد جولات من التفاوض وظروف أثرت على علاقته بها وبالجوار الاقليمي ككل.

المبحث الثالث: الحراك السياسي الاقليمي واثره في الامن الاقتصادي العراقي

١- نزيف البترول العالمي.

تعد منطقة الشرق الاوسط والعراق بضمنها ابرز منتج ومصدر للنفط في العالم ، وقضية الطاقة ذات بعد عالمي لا ينحصر بالشرق الاوسط فقط لذا فالعلاقة التبادلية بالانتاج والتصدير ترتبط بمحددات دولية للدول المستهلكة والمهتمة بانسيابية تدفق الطاقة لاسواقها ومصانعها . ومنذ مطلع الالفية الثالثة عمدت الادارة الامريكية الى الحديث علنا عن ضرورة توفر التدفق اللازم للطاقة الامنة وفتحت لاجل ذلك ابواب التفاوض مع دول بحر قزوين لتأمين مسار الطاقة من جهة ولابعادها عن الخط الروسي والصيني المنافس من جهة اخرى. (٢٨) ومعلوم ان المتحكم بسوق الطاقة ليس الدول المنتجة وحدها بل هناك الاطراف الدولية الفاعلة وراء استهلاك الطاقة وهي الدول الصناعية الكبرى والتي اهمها الولايات المتحدة الامريكية ومن بعدها الصين وروسيا ودول وتكتلات اخرى.

ان نظرة الى جدول التصاعد في استهلاك الطاقة العالمي مع انخفاض كميات الانتاج المحلي للدول الصناعية تؤشر وبوضوح حجم الالحاح عليها للتدخل بقضية الانتاج من جهة ويفسر لنا اثر ذلك التدخل على الواقع الامني الاقتصادي الذي تكون من متحكماته الولايات المتحدة الامريكية وسياساتها العالمية تجاه منطقة الشرق الاوسط من جهة ثانية .

جدول (٢) انتاج واستهلاك النفط عالميا مليون برميل/يوم

السنة	الانتاج	الاستهلاك	فارق الطلب
2000	78.5	87.9	9.4
2005	82.1	88.5	6.4
2010	84.8	93.2	8.2
2015	86.3	96.7	10.4
2020	88.7	99.5	10.8

المصدر :منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الاحصائي السنوي،٢٠٢١.

https://www.OAPECORG.ORG AR HOME PUBLICATIONS REPORTS Petroleum developments in the global markets.

وفي الوقت الذي تسهم به منطقة الشرق الاوسط بحوالي ٧٩% من احتياطي النفط العالمي وحوالي ٢٤% من انتاجه مع افضلية عالمية في ظروف الانتاج والتسويق، فأن الدور الجيوبولتيكي له يعد هامشيا بالتأثير بل ومتأثرا سلبيا بمعطيات العالم الاخرى كالغذاء والسياسة، وهذا ما يدفع بالقول ان عمليات استخراج النفط وتصديره على هذا النحو يعد نزيفا اقتصاديا اكثر منه تجارة متكافئة ذات ميزان تجاري رابح او متعادل باقل تقدير . (٢٩)

ان ما يصح قوله على دول منطقة الشرق الاوسط يصح اكثر عند الحديث عن العراق الذي يعد بلد ريعي يقوم اقتصاده على المنتج الواحد(النفط) والذي يخضع لتقلبات السوق التي تكاد تكون شهرية بعد ان كانت لفترات اطول فيما مضى من سنوات. وتعد مشكلة السلعة الواحدة مركبة في حالة العراق، ففي الوقت الذي لا يتوفر بديل عن ايجاد المدخولات اللازمة لادارة متطلبات الدولة وفعالياتها المختلفة ، فلا بديل للعراق عن الانتاج المستمر والتصاعدي في حال وجود ازمة اسعار عالمية او كساد بالمنتج لفترات الوفرة . ان هذا الاداء الاقتصادي البدائي يعد نزيفا وطنيا بالثروة القابلة للنضوب مستقبلا والتي لا يقابلها او يتماشى معها مخطط اقتصادي فعال محليا واقليميا .فتذبذب السعر العالمي للنفط لا يؤثر بالمدى المتوسط

على دول فيها خطط للامن الاقتصادي الفاعلة كالسعودية والامارات العربية المتحدة وحتى على المدى القريب لدول اخرى اقل حجما اقليميا كالكويت وقطر والبحرين .(٣٠)

يفاقم من حدة هذه المشكلة بشكل كبير ربط العراق مع اقتصاد الدول المجاورة في مجال الطاقة وبالاخص ايران التي تزوده بالطاقة ثم اعقبها باتفاقيات الربط الخليجي مع السعودية والكويت وكذلك تركيا والاردن ، لأن ما كان يحذر منه من التبعية والضعف في الاداء الاقتصادي الامني للدولة من ناحية الاعتماد على مصدر الدخل الوحيد وتهاوي الاقتصاد الانتاجي اصبح مؤكدا بتوزيع الاعتماد في امن الطاقة على دول اخرى تحكمها تقاطعات وتوافقات مع العراق او مع بعضها مع ضياع القيمة الفعلية التي يتمتع بها العراق كبلد منتج عالمي للنفط .

٢- طرق التجارة الدولية، (قربا وابتعادا) ودورها في الامن الاقتصادي العراقي.

تلعب طرق التجارة الدولية دورا مهما في اعطاء قيمة الدولة الاقتصادية وبحسب حجم مشاركتها والاستفادة منها وبما يتعلق بتأثير الطرق التجارية ودورها في الامن الاقتصادي العراقي و جواره الاقليمي فيكون باتجاهين: (٣١)

أ- **الطرق البرية** ، وتعد بحالة العراق كونه دولة شبه قارية الاكثر اهمية في التواصل مع دول الجوار لاسيما بنقل البضائع والمنتوجات التي يحتاجها فيما بعد٢٠٠٣ اكثر من اي وقت مضى ، ومن الواضح ان حجم التبادل السلعي مع ايران وتركيا هو الاكثر تأثيرا في ذلك اذ تستحوذ هاتين الدولتين على ما نسبته ٤٠% من حجم تجارته مع كل الدول الاخرى (عدا النفط) .(٣٢)

ظهرت بعد٢٠١٠ طروحات الربط البري السككي والطرقي بين الشرق (الصين) والغرب (اوربا) مرورا بمنطقة الشرق الاوسط والتي يمثل العراق ممرا سهلا وقريبا لها في المنطقة الواقعة بين الخليج العربي وبحر قزوين ، واستأثرت فكرة العقود الصينية الرخيصة والمنافسة في البناء والاعمار باهتمام صانع القرار العراقي كثيرا، لكن ربط هذه المشاريع ذات البعد الاقتصادي المهم مع مشاريع الاحلاف الاقليمية ادخل العراق واقتصاده بالتبعية لدول الجوار وبالاخص ايران او الولايات المتحدة وحلفائها الاقل تأثيرا كالسعودية والامارات او تركيا على نحو مختلف . وادت هذه التقاطعات والتجاذبات الاقليمية بين الشرق والغرب الى توقف العمل بفاعلية في

مشاريع التكامل الاقتصادي كميناء الفاو او الربط السككي مع ايران فضلا عن فتح المنافذ الحدودية بشكل تجاري واسع مع الكويت والسعودية ومن ثمة مصر لاحقا .

ب- الطرق البحرية ، لا تقل الطرق البحرية اهمية لتجارة الدولة عن البرية بل وتتفوق عليها بمزايا معروفة كالحجم والامان وقلة التكاليف ، وفي حالة العراق فان اطلالته البحرية غير الملائمة لحجمه ولحجم تجارته فضلا عن الارث الجيوسياسي مع دول الجوار جعلته اسير الجوار الاقليمي المتحكم به ، فان التنافس على السيادة في شط العرب مع ايران والتسابق على بناء ميناء استباقي لطريق الحرير الصيني مع الكويت قد اثرا على العلاقات مع هاتين الدولتين لحد كبير . وان بعض التنافس غير المتكافىء يدفع بالدولة الى اتخاذ مواقف التنازل والتغاضي عن مصالحه ارضاء لمتطلبات الجوار الاقليمي وليس لمصلحتها .(٣٣)

ان دراسة عامل طرق النقل وقوة تأثيره افضى الى بروز ضعف جيوبولتيكي عراقي تجاه الجوار الاقليمي المتنامي التأثير على حساب جيوسياسية العراق الذي اصبح يستورد متطلباته من ايران والكويت برا وبحرا وشبه عاجز عن توسعة مداه الاقتصادي ليستفيد من كامل حقوقه الاقتصادية مما يضيف عمقا اخرا في الضعف الجيوبولتيكي للبعد الاقتصادي الامني في هذا الجانب .(٣٤)

٣- أزمة المياه والأمن القومي المضطرب .

كان العراق والى وقت قريب في مأمن من مشاكل شحة المياه وتذبذب سقوط الامطار بفعل المتوفر من مياه نهري دجلة والفرات وكانت الحكومات المتعاقبة تعد مسألة الامن المائي اولوية في سياساتها الخارجية مع الجوار الاقليمي التركي والايراني . لكن ومع ظهور ازمات الجفاف العالمية وقلة تساقط الامطار لسنوات متتالية ولضعف سياسة الادارة المائية الحكومية بدت تظهر ازمات شحة المياه وتأثيرها على الزراعة والحياة العامة مما يعد مؤشرا لتهديد امنها الاقتصادي ، يضاف لذلك ويزيد من حدته السياسات المائية لدول الجوار باقامة مشاريع السدود والخزانات وقطع الانهار عن الجريان باتجاه العراق والتعدي على حصته المائية سواء من تركيا او ايران وانخفاض إيرادات العراق المائية بمعدل يصل إلى مليار متر مكعب سنويّاً، مما يؤدي لخفض الإيرادات عند الحدود من ٤٣.٧ مليار متر مكعب عام ٢٠١٥ إلى ٢٨.٥ مليار بحلول عام ٢٠٣٥. (٣٥) واعتبار قضية المياه جزء من الميزان التجاري بين هذه الدول والعراق في ظاهرة ابتزازية صريحة قلما تقبل بها الدول.

٤- مظاهر تأزم الامن الاقتصادي المائي (٣٦) :

- انخفاض حصة الفرد من الموارد المائية المتجددة .

اذ يبلغ نصيب الفرد العراقي من المياه المتجددة الواردة للعراق او الموجودة فيه ١٠٥٧م٣ ، وهو اقل من المعدل العالمي بكثير والذي يبلغ ٧٦٠٠م٣ بل واقل من مستوى الفقر المائي المحدد عالميا ١٢٠٠م٣ ، وتفاقم السياسات الاقليمية وبالاخص التركية والايرانية من الصعوبات المحتملة على المدى القريب والمتوسط اذ يتوقع تدني حصة الفرد العراقي من المياه الى نصف ما عليه اعلاه لتصل الى ٥٤٧م٣ . (٣٧) مما ينذر بتلاشي معيار الامن الاقتصادي المائي بشكل كبير .

- استنزاف مخزون الموارد المائية الجوفية .

سواء لاعتبارات الشحة بمصادر المياه الواردة للعراق او لاعتبارات مكانية فان استخراج المياه الجوفية بالابار المحلية تجري منذ خمسينيات القرن العشرين ، وهو امر سبب تناقصا في كميات المستخرج منها وارتفاع الملوحة فيه وبالاخص مع تدني كميات الهاطل المطري سنة بعد اخرى وكلها افضت الى تضرر الانتاج المحلي من المحاصيل الزراعية الضرورية لمعاش السكان مما اعاد دورة الانتاج والتسويق والتحكم بهما بيد الفاعل الاقليمي.

- التلوث البيئي .

ويشمل ذلك تلوث المياه القليلة اصلا او تلوث التربة والبيئة المجاورة لها ، وتلعب السياسات غير الاكتراثية لدول الجوار الاقليمي في الحاق الاذى عمدا بالبيئة العراقية من خلال تجفيف منابع المياه او توسعة مناطق الحظر على الغابات والاحراش الحدودية بحجة مكافحة عناصر التطرف والارهاب كالتحرك التركي في شمال العراق لابعاد تصل لمئات الكيلومترات المربعة وما يصاحبها من عمليات عسكرية مؤذية للبيئة بشكل مباشر .

المبحث الرابع: الجوار الاقليمي، فواعل التأثير وموقع الامن العراقي فيها.

١- الوجود العسكري الامريكي.

أن قضية مستقبل الوجود العسكري الأمريكي في العراق هي الأكثر تفاعلًا في الساحة الاقليمية ، وأصبحت مواقف القوى السياسية المختلفة حول هذه القضية معروفة ومعلنة لكن لاعتبارات مختلفة بعضها ذات مديات سياسية واخرى بمديات اقتصادية وكلها تمس البعد الامني بشكل

عام والاقتصادي خاص بشكل . وثمة جانب ينبغي تسليط الضوء عليه، وهو ارادة الشعب العراقي تجاه هذا الموضوع ، وقد أثبتت الاحتجاجات في العراق (بدأت تشرين أول ٢٠١٩) وجود خلافات وتناقضات في الرؤى بين الشعب والطبقة السياسية حول كثير من المسائل الداخلية منها او الخارجية. ومن الطبيعي ان الانتماء للوطن يرفض وجود قوات أجنبية فيه(٣٨)، لكن مسألة الوجود الأمريكي العسكري تختلف بحسب تساؤلات:

- هل تعد القوات الأمريكية بعد عام ٢٠١١ قوات احتلال أم قوات حليفة؟
- ولماذا تعلو المطالبات بانسحابها بأوقات مختلفة ؟
- ولماذا تصدر من جهات عراقية سياسية مسلحة ترتبط بإيران؟
- وفيما اذا كان رأيها يمثل كل الشعب العراقي بخصوص هذه القضية؟

لقد مر الوجود العسكري الأمريكي في العراق، بمراحل وظروفا مختلفة:

- ❖ وصفت القوات الأمريكية بعد غزوها للعراق واحتلاله في نيسان ٢٠٠٣في العراق بأنها قوات احتلال، بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٤٨٣ في ٢٢ أيار ٢٠٠٣.
- ❖ في تشرين أول ٢٠٠٨ وقعت الحكومتان العراقية والأمريكية اتفاقية للتعاون ألامني والستراتيجي تحدد انسحاب القوات الأمريكية من العراق نهاية ٢٠١١، مع بقاء عدد محدود في قواعد عسكرية محدودة لغرض تدريب ودعم القوات العراقية وقد تم نفذت الاتفاقية وانسحبت القوات الأمريكية رسميًا مع الموعد المقرر لها .
- ❖ بعد سيطرة تنظيم داعش على مناطق واسعة من العراق في حزيران ٢٠١٤ طلبت الحكومة العراقية من الولايات المتحدة المساعدة وزيادة الدعم العسكري الأمريكي ، حجما ونوعا، تطبيقًا لاتفاقية التعاون الأمني الاستراتيجي.
- ❖ في أيلول ٢٠١٤، شكلت ٨٢ دولة تحالف دولي لمحاربة داعش وبقيادة الولايات المتحدة.
- ❖ في ٢٠١٧ ، ومع نهاية الحرب على داعش ، كان عديد القوات الأمريكية بالعراق ٥٠٠٠ جندي في ١٢ قاعدة عسكرية في شمال ووسط وغرب

العراق(٣٩)، ولم تحصل أية مشاكل مع الجهات السياسية المسلحة العراقية خلال الحرب على داعش.

لكن بعد قرار الولايات المتحدة الانسحاب من الاتفاق النووي الايراني، في أيار ٢٠١٨، وتشديد العقوبات الأمريكية على ايران ظهرت للسطح المواجهة بينهما على الساحة العراقية فيما يبدو لكونه الميدان الارحب لتصفية الحسابات بعيدا عن المواجهة المباشرة . فقامت القوى السياسية العراقية المقربة من إيران بتصعيد لهجتها ضد الوجود العسكري الأمريكي العراق، وهددت الفصائل المسلحة المرتبطة بإيران بضربات تستهدف المصالح الأمريكية بالعراق كالمعسكرات والاليات والسفارة الامريكية ببغداد نفسها . ووصلت المواجهة قمتها بمقتل الجنرال الإيراني قاسم سليماني بضربة جوية أمريكية قرب مطار بغداد فجر ٣ كانون ثاني ٢٠٢٠ فأصدر مجلس النواب العراقي قرارًا يلزم الحكومة بإخراج القوات الأمريكية وتزايدت بعدها الهجمات التي تشنها الفصائل المسلحة القريبة من إيران ضد القواعد العسكرية الأمريكية وأصبح الخطاب الإعلامي للجهات السياسية بوصف القوات الأمريكية في العراق بقوات احتلال .

ان النظرة الامريكية للعراق تأتي من منظار الملف الايراني الاهم للولايات المتحدة ، والعكس صحيح، فايران تنظر للعراق على انه ورقة الضغط الاهم والاقرب والاكثر مضاء بالتأثير على الموقف الامريكي والغربي في سجالها حول الملف النووي وفيه مجالات التأثير في قضية تزويد العراق بالطاقة والمواد الغذائية المصدرة والتي تتحصل على اعفاءات من العقوبات الامريكية بسبب الربط الامريكي لها بأمن واستقرار العراق الامني والاقتصادي.

وبين هذا الطرح الامريكي الدولي والطرح الايراني الاقليمي تتبدد فرص تحقيق الامن في أي بعد كان سياسي او اقتصادي .

٢- نزاعات الجزيرة العربية .

كانت العوامل الإقليمية أو الدولية ذات دور فاعل في الصراعات الداخلية العربية، و لم يتم ذلك الا بوجود كوامن استعداد داخلية للنزاعات في الدول العربية، فبسبب وجود استعداد بيئي محلي للتفاعل سلبيا مع العوامل الخارجية وضياع بوصلة المصالح بين المهم(العلاقات الدولية) والاهم (العلاقات العربية) نشبت الخلافات في البعد الاقليمي مما يؤثر على الجوار العراقي . ويمكن تحديد العوامل او الأسباب المؤثرة في الصراعات الداخلية العربية بما يلي : (٤٠)

أ- الدور السلبي لقوى التأثير العالمية في العالم العربي .

من ناحية تاريخية، حاولت هذه القوى ايجاد عزلة عدائية ثقافية ودينية بين الأقليات ومجتمع الأغلبية، بصناعة نخب ثقافية وسياسية متجانسة معها لقيادة الدول العربية وحتى الأقليات العرقية والدينية، فكان الاستعمار يغذي الصراعات العنصرية والطائفية الأهلية العربية من جهة، ويوجد مفارقات تاريخية وثقافية بين مكونات المجتمع حيث الأغلبية والأقلية عنوانان للتنابز، ومن جهة اخرى يعمل على صناعة المكائد السياسية وتحفيز الأحقاد بين فئات المجتمع، محافظا على بؤر الصراع داخل الدول العربية الواحدة او المتعددة .

ب - اضطراب الأمن الإقليمي بالصراعات العربية_ العربية .

إن عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي يعانيه الجوار الاقليمي للعراق، يؤدي دوراً قوياً في تصعيد الصراعات الداخلية العربية. فقد أثرت مشاكل تركيا وإيران مع الأكراد كل على حدة على أكراد العراق وعلى أمن العراق ككل ، وكذلك انعكاس مشاكل الصراع العربي _ الإسرائيلي على بعض الصراعات الداخلية العربية بالتأثير على طرف لحساب طرف أخر كما حصل بالخلاف المطول بين قطر والسعودية وتمادي الاخيرة بالتهديدات استجابة لاشارات دعم معين تلقته من اسرائيل او الولايات المتحدة والعكس صحيح بإصرار قطر على الابقاء على تحالفاتها مع ايران وتركيا برغم المطلب السعودي استجابة لتطمينات مقابلة . وإن للصراعات بين الدول العربية نتائج سلبية على الاوضاع الداخلية للدول العربية، فمن انعكاسات الصراعات العربية_ العربية، انها استدرجت القوى الإقليمية والدولية للتدخل، فبرزت مسائل التدخل في الشأن الداخلي (٤١) الامر الذي أدى لتدويل الصراعات الداخلية العربية، وما ينتج عنه من تعقيدات الحل لهذه الصراعات بوجود الاطراف الدولية والاقليمية و إطالة أمدها بالنتيجة. فمصالح القوى الخارجية الإقليمية والدولية تتداخل مع العوامل الداخلية للصراعات الأهلية العربية، مما يجعل من هذه الصراعات ادوات للقوى الخارجية لممارسة الضغط على القرار العربي الاقليمي .

ج- تنافس الهيمنة بين القوى الدولية في العالم العربي .

فهذا التنافس حول النفوذ والسيطرة كان سبباً من أسباب الصراعات الداخلية في بعض الدول العربية. فكل من القوى العظمى عالميا تدعم تدفع إلى الصراع المسلح بين قوى معارضة محلية ضد النظام والسلطة السياسية الحاكمة للقوى العظمى واللجوء إلى العنف المسلح مدعومة من الولايات المتحدة أو الغرب عموماً وبالعكس من ايران او روسيا والامثلة كثيرة عن الدعم المتبادل في سورية لاطراف الصراع بين الشرق والغرب او في اليمن بين ايران من جهة والعالم الغربي من جهة اخرى فضلا عن الدور الامريكي في وصول حركة طالبان للسلطة في افغانستان(أب ٢٠٢١) والتي تعد ارهابية في اوقات واحوال مضت وتأثير كل ذلك على الامن الاقليمي العراق الهش اصلا باعتباره نقطة عبو احيانا والتقاء احيانا اخرى لمشاريع التنافس والهيمنة الدولية والاقليمية .

٣- الدور الصهيوني في الامن الاقليمي .

الكيان الإسرائيلي الصهيوني، غُرِس وسط الجسد العربي، مرفوض فيه، وحتى يحافظ على وجوده ويحقق المزيد من التوسع نراه حاول تحطيم هذا التماسك العربي ثم لاحقا يحاول الانغماس في البنية العربية متطفلا ثقيلا . ومن هنا تتلخص الرؤية الإسرائيلية لتركيبة المنطقة العربية وستراتيجية التعامل معها بان الشرق الأوسط هو موزاييك من شعوب وثقافات وأنظمة تحكمها غير راضية، و إذا ما تمكنت إسرائيل من التواصل مع هذه المجموعات ،وخصوصا المعادية للعروبة والإسلام، فستتمكن من تفتيت العالم الإسلامي. وتتحدث العديد من المشاريع والتصريحات الإسرائيلية الرسمية عن ستراتيجية التجزئة والتفتيت للعالم العربي الإسلامي لدويلات صغيرة تقوم على أساس طائفي وعرقي(٤٢). كان منها آراء وزير الدفاع أرييل شارون في ثمانينيات القرن العشرين حول الاتصال بالأقليات لتفتيت وتقسيم الدول العربية.

تؤدي إسرائيل في سياق هذه الستراتيجية دوراً فاعلاً في الدعم اللوجستي والعسكري لأقليات دينية طائفية وعرقية في الدول العربية، لتقوية دورها في صراعها مع الدول العربية المركزية المعارضة ولو شكليا للوجود الإسرائيلي، وهي ماضية في استنزاف وتفتيت الدول بهذه الطريقة. ومن أمثلة ذلك دعم قوى الكتائب المسيحية في لبنان على حساب اطراف اخرى اكثر اصولية بالتعامل مع القضية الفلسطينية، ودعم قوات جنوب السودان ضد الدولة السودانية

حتى اجتزائها تماما العام ٢٠١٢، وكذلك الاتصالات والدعم مع بعض الفصائل الكردية في صراعها ضد السلطة المركزية في العراق في ثمانينيات وتسعينيات القرن المنصرم ، وكل ذلك كان له كبير الاثر في زعزعة الامن القومي للدول العربية من جهة والامن الوطني العراقي من جهة اخرى .

٤- النظام السياسي القائم في العراق وتأثيره الاقليمي .

توجد أزمة في النظام السياسي القائم في العراق تعيق استقراره وتحرفه عن تحقيق مصالحه وحتى عن القيام بوظائفه كنظام سياسي مستقل بحتمية امتلاكه أدوات الاستقرار اولا والتكيف مع المواقف الطارئة ثانيا، وهذه الميكانيزم بين الثبات والحركة تمكنه من مواجهة تلك المواقف وتمنح صانع القرار امكانية الإستمرار، والعمل لمنع أي تداعي مستقبلي يربك النظام وفواعله الرئيسية.

عندما تغيب العقلانية في الانتقال الديمقراطي وعدم تأسيس قواعد مهيئة للمرحلة ، فذلك سيؤدي للعجز عن بناء نظام ديمقراطي دائم العطاء الايجابي، لأن تعثر المرحلة الانتقالية سيقوض الحراك الديمقراطي الناشئ ويحكم عليه بالفشل. إذ اتصفت الحياة السياسية التي حكمت النظام السياسي في العراق بعد ٢٠٠٣ بالشمولية التنافسية للابعاد القومية والدينية والمذهبية، وأحيانا بالإقصائية المتعمدة، ، وعوضا عن بناء نظام ديمقراطي متداول للسلطة محافظا على الحقوق ومرسخا لمفهوم المواطنة التي وعدت بها الجماهير وقت كانت غائبة في حقبة النظام السابق ، ظهر استبداد الأحزاب الثيوقراطية كأخطر أنواع الاستبداد في تاريخ الدولة العراقية المعاصرة. فقد تجاهل هذا النظام السياسي الشمولي مبدأ حيادية مؤسسات الدولة الديمقراطية، إذ تكون الدولة على مسافة واحدة من جميع الفئات والأديان والمذاهب والقوميات والأعراق فضلا عن الثقافات والعشائر، وعدم تدخها في شؤون الأحزاب السياسية بضمان عدالة المشاركة وفي ضمان حق اختيار الاتجاه السياسي والفكري في دولة مدنية ديمقراطية.(٤٣)

يعيش النظام السياسي العراقي الحالي أزمة معقدة بالمستويات كافة وفي القطاعات المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مما ادى لظهور الحراكات السياسية المعارضة وتلاشي السلم المجتمعي وتعدد الانتماءات والمرجعيات الوطنية وتعدد الصراعات والتناقضات و التفكك السياسي والانحلال الاجتماعي، وتصاغر دور الدولة لحد اللجوء لممارسة العنف

مما كاد يودي بالبلد للتقسيم، كل ذلك وسواه ادى لاعاقة تنفيذ الدولة لمشاريع التنمية والبناء نهوضا بالواقع الاقتصادي والامني .

تتباين الرؤى تجاه بناء الدولة العراقية لدى فواعل التأثير بالنظام السياسي فيها وزاد في تعقيد ما موجود، كونه سبب لوجود معضلات أخرى تتعلق ببيان معالم الهوية العراقية وطبيعة النظام السياسي فيه والعلاقة بين السلطات شخص ذلك ضياع الدولة في نصوص دستورية لا رابط بينها غالبا وضعت على عجل احيانا أو عن قصد ولكن بعدم دراية باهمية الدستور ومكانته في حياة الدول والامم الحية .(٤٤)

لم تعد الدولة عند المفكرين والمحللين في العلاقات الدولية تشكّل العامل الاهم في فهم الصراعات الاقليمية، لتكون الجماعات السياسية الموزعة عرقيا أو طائفيا قاعدة لفهم وتفسير ادائها. ويعيش العراق هذه المشكلة المتفاقمة منذ الاحتلال الأمريكي وتداعياته التي جعلته يدور في رحى أزمات تهدد وحدته كتكريس الطائفية إلى درجة يمكن القول معها أن العراق فقد الهوية الوطنية الجامعة للمجتمع مما أسس لصعود الهويات الثانوية على حسابها.

كما وتعد مشكلة التدخل الخارجي في العراق عقدة النظام السياسي، واصبح جليا تأثير العامل الخارجي في تحقيق التوافقات والتسويات بين أطراف العملية السياسية في العراق، فتفاعلات التغيير وأبعاده دفعت دول الجوار للتدخل في الملف العراقي والافادة من مخرجات ما بعد التغيير، فقد أعطى ذلك التغيير للتدخل الخارجي فرصا كبيرة ل تحقيق المكاسب السياسية في ساحة يمكن التوسع الإقليمي فيها على حساب العراق.(٤٥)

نتائج البحث: research results

١- يعد الأمن الاقتصادي ضروريا للأمن القومي للدولة وحمايته لا تقل أهمية عن حماية أراضيها من العدوان الخارجي.

٢- تلعب الطاقة والغذاء ادوارًا حيوية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وهي مقياس ومؤشر لنمو الدول واستقرارها، وان توفر وتنوع مصادر الطاقة والغذاء شرط مهم لامنها الاقتصادي.

٣- ان مفهوم الامن الاقليمي اشكالي مركب على مستوى الدولة او المحيط الجيوسياسي، ويتركز الاهتمام على الامن الوطني كتصور اضيق وعلى الامن العالمي كتصور اشمل دونما

ايلاء الامن الاقليمي اهميته بل وعدة جزء منهما اصلا . على ان النظام الإقليمي لا يعد ثابتا ، بل هو في تطور وتغير بفعل محددات ذاتية داخلية وخارجية .

٤- تؤثر ثلاثة موارد اقتصادية على الأمن الاقتصادي وهي الموارد المائية والموارد المعدنية (الطبيعية) والموارد الصناعية. وتختلف الدول في توافر هذه الموارد وحجمها وامكانيات استثمارها بالنظر للمؤشرات(او القطاعات) التى يتم من خلالها دراسة هذا العنصر الاقتصادي وتحديد تأثيره في الامن الاقتصادي وعلى مستويين داخلي وخارجي .

٥- ان الاعتماد على المساعدات الخارجية في مجال الغذاء بالذات يشكل تهديدًا مباشرًا للأمن الاقتصادي الوطني والقومي،لأن احتمالية توقف المساعدات واردة بكل الاحوال ولذلك ينبغي عدم الاعتماد عليهاالا بقدر امن.

٦- للظروف المناخية القاسية والأزمات الجيوسياسية دور رئيسي في الازمات الغذائية التي أثرت على إنتاج المحاصيل مما عزز المخاوف الأمنية المتصلة بالمناخ لتعلقها بظروف بيئية تؤثر بالانتاج ووثيقة الصلة بالعلاقات الاقليمية والاستجابة لها أولوية ستراتيجية لصانع القرار السياسي العراقي .

٧- أمن الطاقة بالمعنى التقليدي يتأتى بالتركيز على الإنتاج الكافي لها وبأقل التكاليف، و يكتمل في حال توفر مورد مستدام للطاقة بأسعار مناسبة، لذا كانت التدخلات العسكرية والسياسية للدول الكبرى في الدول المنتجة للطاقة تحقيقا لهذه المطالب.

٨- تعد مشكلة السلعة الواحدة(النفط) مركبة في حالة العراق، فاذ لا يتوفر بديل عن ايجاد المدخولات اللازمة لادارة متطلبات الدولة وفعالياتها المختلفة ، فلا بد من الانتاج المستمر والتصاعدي في حال وجود ازمة اسعار عالمية او كساد بالمنتج لفترات الوفرة.

٩- ان دراسة عامل طرق النقل وقوة تأثيرها بين وجود ضعف جيوبولتيكي عراقي تجاه الجوار الاقليمي على حساب جيوسياسية العراق الذي اصبح يستورد متطلباته من ايران والكويت برا وبحرا وشبه عاجز عن توسعة مداه الاقتصادي ليستفيد من كامل حقوقه الاقتصادية مما يضيف عمقا في الضعف الجيوبولتيكي للبعد الاقتصادي الامني .

١٠- أن للوجود العسكري الأمريكي في العراق تفاعلًا اقليميا ، ومواقف القوى السياسية المختلفة حوله معروفة ومعلنة لاعتبارات بعضها سياسية واخرى اقتصادية وكلها تمس البعد الامني بشكل عام والاقتصادي خاص بشكل.

١١- لم تعد الدولة تشكّل العامل الاهم في الصراعات الاقليمية، بل ظهر دور اكبر للجماعات السياسية الموزعة عرقيا أو طائفيا . ويعيش العراق هذه المشكلة المتفاقمة منذ تداعيات الاحتلال الأمريكي التي جعلته يدور في أزمات تهدد وحدته إلى حد يمكن القول معه أن العراق فقد الهوية الوطنية الجامعة للمجتمع مما أسس لصعود الهويات الثانوية على حسابها.

١٢- توجد أزمة في النظام السياسي القائم في العراق تعيق استقراره وتحرفه عن تحقيق مصالحه والقيام بوظائفه كنظام سياسي مستقل بامتلاكه أدوات الاستقرار اولا والتكيف مع المواقف الطارئة ثانيا، وبالتنقل المتناسب بين الثبات والحركة يمكن مواجهة تلك المواقف وتعطي صانع القرار امكانية الإستمراروالعمل لمنع أي تداعي مستقبلي يربك النظام وفواعله الرئيسية.

The economic and security dimension and its impact on Iraq's regional relations

Keywords: the security economic dimension, regional relations, the Iraqi neighborhood, political influence.

Assist.proff Ahmed Dawood Hameed
Geography dept.،Anbar univ. faculty of arts

Abstract

Economic security has become a major component of the national security of any country in the world, and the protection of economic security has become no less important than protecting its lands from external aggression, which prompted major countries to develop strategies to achieve economic security, and regionally many countries are scrambling in conflict and competition for Controlling the largest share of energy, food and water resources, controlling their sources and sources, and controlling their geopolitical supply centers if necessary.

The sources of energy, water and food and their regional supply routes are exposed to several challenges and risks, so the matter must be taken with the necessary seriousness to protect their sources and the safety of their supplies by formulating international and regional agreements and charters that establish clear mechanisms and laws to activate them with appropriate controls and possibly penalties for their intruders. In order for the international community to bear the protection of energy sources and the safety of their transmission, especially since there is a clear and complementary relationship of an impactful nature between national security and economic security.

المصادر : Sources

- اللجنة الدولية للصليب الاحمر (ICRC)
- https://www.icrc.org/ar/what-we-do/ensuring-economic-security

- مؤتمر القمة العالمي للأغذية ، روما ، ١٣-١٩٩٦/١١/١٧ .
- ناصيف يوسف حتي ، العرب وثورة التناقضات في المفاهيم القومية والاقليمية والعالمية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٠٠ ، تشرين الاول ١٩٩٥ ، ص ١١.
- (٤)المصدر نفسه ،ص ٢٤.
- خليل الحديثي، النظام الدولي الجديد واصلاح الامم المتحدة، مجلة العلوم السياسية ،السنة الثامنة، العدد ١٢، ١٩٩٤ ، ص ٥١.
- نفس المصدر ، ص٧٧.
- Richard Roseerance , Regionalism and the post cold warefare , International journal, Vol. 46, No. 3, Summer, 1991, p376 .
- جميل مطر و علي الدين هلال، النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،١٩٧٩، ص ٢٦.
- المصدر نفسه ، ص ٢٨ .
- عبد القادر الطرابلسي، مشكلة الغذاء في الوطن العربي، دراسات في التنمية العربية: الواقع والآفاق، سلسلة كتب المستقبل العربي رقم ١٣، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت ، ١٩٩٨، ص٣٤١.
- جميل مطر و علي الدين هلال ،مصدر سابق ، ص ٤٧ .
- عبد المنعم المشاط ، الأمن القومي أبعاده ومتطلباته، مركز البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1993 ، ص ٣٠ .
- علي المحروسي ، المياه العربية تطلعات ومعطيات ستراتيجية، مؤتمر الامن المائي العربي ، مركز الدراسات العربي الاوربي ، المؤتمر الثامن ، القاهرة ، ٢٠٠٠، ص ٣٨ .
- مدحت أيوب، التبعية والأمن القومي العربي ، دار المستقبل للنشر والتوزيع، بيروت، 1985،ص ٥٠.
- نفس المصدر ، ص ٥٩.
- عبد الفغار عبدالصادق الدويك و طه بن عثمان الفراء، أزمة المياه والأمن القومي العربي، الملتقي العلمي لاستراتيجية الأمن المائي العربي، جامعة نايف للعلوم البيئية للفترة (١٩-٢٠٠١/١٢/٢١) ، الرياض ، ص ص ٨-٩ .

- نفس المصدر ، ص ١٨.
- نفس المصدر ، ص ٢١.
- بكر مصباح تنيرة ، الأمن القومي العربي وتوازن القوى الاستراتيجية في ظل المتغيرات العربية والدولية، شؤون عربية، العدد٨٨ ، كانون الأول ١٩٩٦ ، ص ١٩.
- احمد سلطان ، امن الطاقة المفهوم والتحديات ، منصة المصري الجديد ،مركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، ١٥ مارس ٢٠١٨. https://marsad.ecss.com.eg/68263/
- هاني الياس الحديثي، منظومات التعاون الاقليمية في آسيا، مجلة دراسات استراتيجية جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد ٤ ، ١٩٩٨ ، ص٥٨.
- احمد سلطان ، مصدر سابق .
- عبد الجبار اسماعيل ابراهيم ، مسارات انابيب الطاقة في الستراتيجية الدولية: التعاون والصراع ، مجلة الحقيقة ، العدد٤٦، المجلد ١٧، سبتمبر٢٠١٨، بغداد ،٢٠١٨، ص ٤١٧.
- فيليب سيبيل لوبيز ، الجغرافيات السياسية للبترول، ترجمة نجاة الصليبي الطويل، مكتبة مؤمن قريش ، هيئة ابو ظبي للسياحة والثقافة ، ٢٠١٣، ص ص ٦٤ – ٦٧.
- تقرير التقييم السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (أب اغسطس ٢٠٢١) ،متاح على الرابط : https://www.ipcc.ch/report/sixth assessment report working group3
- محمد الحداد، تغير المناخ والنزاعات السياسية وراء صدمات العالم الغذائية ، تقرير على الجزيرة نت .https://www.aljazeera.net/news/science/2019/1/30
- نفس المصدر
- فيليب سيبيل لوبيز ، مصدرسابق ، ص ٧٥.
- بكر مصباح تنيرة ، مصدر سابق ، ص ٢٠.
- برنامج الامم المتحدة الانمائي ، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة ، مجلس تقييم الطاقة العالمية ، نيويورك ، ٢٠١٨.
- جميل مطر و علي الدين هلال ، مصدر سابق ، ص ٦٢.

- نوار جليل هاشم و امجد زين العابدين طعمة ، مؤشرات التبعية الاقتصادية للعراق ،دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة البحث القانوني والسياسي، العدد ١، جامعة سكيكدة ، الجزائر،٢٠١٦، ص ١٦.
- نيفين مسعد واخرون ،حالة الامة العربية (٢٠٠٧-٢٠٠٨)، ثنائية التثقيف والاختراق ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص٤٢.
- نوار جليل هاشم و امجد زين العابدين طعمة، مؤشرات التبعية الاقتصادية للعراق، مصدر سابق ، ص ١٨.
- احمد السهيل ،الحصص المائية للعراق بين فكي تركيا وإيران ، صحيفة الاندبندنت البريطانية ، الجمعة ٣٠ اكتوبر ٢٠٢٠ . https://www.independentarabia.com/node/164831
- محمود زنبوعة ، الامن المائي العربي ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، العدد ١ ، المجلد ٢٣ ، ١٠١٧،ص١٨١.
- نفس المصدر ، ص١٨٥.
- خالد عبد الغفار البياتي ، وجود القوات الأجنبية (الأمريكية) على الأراضي العربية وأثرها على الأمن العربي ، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية ، جامعة النهرين ، بغداد ، ٢٠٢٠ ، ص١.
- المصدر نفسه ، ص٢.
- سامي الخزندار ، أسباب ومحركات الصراعات الداخلية العربية ، الجزيرة نت ،٢٠٠٤، متاح على الرابط: https://www.aljazeera.net/2004/10/03
- عدنان السيد حسين وأخرون، النزاعات الأهلية العربية العوامل الداخلية والخارجية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٧، ص ١٩٣.
- نفس المصدر ، ص١٥٥.
- زيد عبد الوهاب ، ازمة النظام السياسي في عراق ما بعد ٢٠٠٣، مركز دراسات الشرق الاوسط ،٢٠٢٠/١٢/٢٥ .

- **مصادر الخرائط والجداول والاشكال : Sources of maps, tables and figures**

  - منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الاحصائي السنوي،٢٠٢١،
    - https://www.OAPECORG.ORG AR HOME PUBLICATIONS REPORTS Petroleum developments in the global markets
  - محمد صبري ابراهيم ، السياسة المائية في العراق وانعكاساتها على التنمية المستدامة بعد٢٠٠٣، الساقي للطباعة والنشر، الطبعة الاولى ، ص٩١ .
  - نوار جليل هاشم ، دوافع الصراع ومحفزات التعاون على المياه في حوضي دجلة والفرات،مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية،العد٣٤ ، بغداد ، ٢٠١٩،ص٦٧ .